

كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب

لشيخ

أبي محمد عبدالله بن يوسف الشهير بابن هشام النحوي رحمه الله
(ابن هشام ولد في سنة ٧٠٨ وتوفي سنة ٧٦١)

هو أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله
ابن هشام الأنصاري النحوي الشافعي ثم الحنظلي أتمن العربية ففاق
على الأقران بل الشيخ .

ومؤلفاته :

معنى الماييب عن كتب الأعراب . التوضيح على ألفية ابن مالك .
دفع الخصاصة عن قراء الخلاصة (أربع مجلدات)
عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب (مجلدات)
الانحصار والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل (عدة مجلدات)
شرح الشواهد الكبرى . شرح الشواهد الصغرى . التواعد الكبرى
والتواعد الصغرى . شذور الذهب وشرحه . قطر الندى وشرحه .
الجامع الكبير . الجامع الصغير . شرح الملحمة لأبي حيان .
شرح بانيات سعاد . شرح البردة . النذكرة . (في خمسة عشر مجلداً)
المسائل السلفية في النحو . وغير ذلك .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العالم العامل جمال الدين بن هشام نفع الله المسلمين ببركته :
هذه فوائد جلية في قواعد الإعراب يقتضي متأملها جادة الصواب وتعالمة في الأمثلة
القصير على نكت كثيرة من الأبواب عملتها عمل من طب لمن حب وسميتها
(بالإعراب عن قواعد الإعراب) ومن الله تعالى أستمد التوفيق والهداية إلى أقوم
طريق بمنه وكرمه - وتنحصر في أربعة أبواب :

الباب الأول

(في الجملة وأحكامها وفيه أربع مسائل)

(المسألة الأولى)

(في شرحها)

اعلم أن اللفظ المفيد يسمى كلاماً وجملة ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه .
وأن الجملة أعم من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس ألا ترى أن نحو قام زيد .
من قولنا إن قام زيد قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاماً لأنه لا يحسن السكوت
عليه ثم الجملة تسمى إسمية إن بدئت باسم كزيد قائم وإن زيدا قائم وهل زيد
قائم وما زيد قائماً وفعلية إن بدئت بفعل كقام زيد وهل قام زيد وزيد أضر به .
وباعده الله لأن التقدير ضربت زيدا أضر به وأدعو عبداً لله . وإذا قيل زيد أبوه .
غلامه منطلق فزيد مبتدأ وأبوه مبتدأ ثان وغلامه مبتدأ ثالث ومنطلق خبر الثالث
والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الأول ويسمى المجموع جملة كبرى .
وغلامه منطلق جملة صغرى وأبوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة إلى غلامه منطلق .
وصغرى بالنسبة إلى زيد .

(المسألة الثانية)

(في الجمل التي لها محل من الإعراب وهي سبع)

لإحداها الواقعة خبراً وموضعها رفع في بابي المبتدأ وأن نحو زيد قائم .

أبوه وأن زيدا أبوه قائم ونصب في بابي كان وكاد نحو كانوا يظلمون وما كادوا يفعلون . الثانية والثالثة الواقعة حالا والواقعة مفعولا وعلمها النصب فالخالية نحو (وجاءوا أباهم عشاء يبيكون) والنفعية تقع في ثلاثة مواضع محكية بالقول نحو (قال إني عبد الله) وتالية للمفعول الأول في باب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ وتالية للمفعول الثاني في باب أعلم نحو أعلمت زيدا عمراً أبوه قائم ومعلقاً عنها العامل نحو (انعلم أي الحزبين أحصى — فليظن أيها أركي طعاماً) . والرابعة المضاف إليها وعلمها الجر نحو (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) و (يوم هم يبرزون) وكل جملة وقعت بعد إذ وإذا وحيث ولما الوجودية عند من قال باسميتها فهي في موضع خفض بإضافتها إليها . والخامسة الواقعة جواباً لشرط جازم وعلمها الجزم إذا كانت مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية فالأولى نحو (من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون) ولهذا قرأ بجزم يذر عطفاً على محل الجملة والثانية نحو (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فأما نحو إن قام أخوك قام عمرو فحل الجزم محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأسرها وكذلك القول في إفعال الشرط ولهذا تقول إذا عطفت عليه مضارعاً وأعملت الأول نحو إن قام أخوك ويقعد قام عمرو فتجزم المعطوف قبل أن تكمل الجملة . والسادسة التابعة لمفرد كالجملة المنعوت بها وعلمها بحسب منعوتها فهي في موضع رفع في نحو (من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه) ونصب في نحو (واتقوا يوماً ترجعون فيه) وجر في نحو (ليوم لا ريب فيه) . والسابعة التابعة للجملة لها محل نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه للجملة قام أبوه في موضع رفع لأنها خبر وكذلك جملة قعد أخوه لأنها معطوفة عليها فلو قدرت العطف على الجملة الاسمية لم يكن للمعطوفة محل ولو قدرت الواو للحال كانت الجملة في موضع نصب وكانت قد مضرة .

(المسألة الثالثة)

(في بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهي أيضاً سبع)
إحداها المبتدأة وتسمى المستأنفة أيضاً نحو (إنا أعطيناك الكوثر)

ونحو (إن العزة لله جميعاً) بعد (ولا يحزنك قولهم) وليست محكية بالقول
لفساد المعنى ونحو (لا يسمعون إلى إلا الأعلى) بعد (وحفظاً من كل شيطان مارد)
وليست صفة للمذكورة لفساد المعنى ومثلها قوله * حتى ماء دجلة أشكل * وعن الزجاج
وابن درستويه أن جملة حتى الابتدائية في موضع جر لحتى وخالفهما الجمهور لأن
مخروف الجر لا تليق عن العمل ولوجوب كسر إن في نحو مرض زيد حتى لأنهم
لا يرفعونه وإذا دخل الجار على أن فتحت همزتها نحو (ذلك بأن الله هو الحق)
الثانية الواقعة صلة لاسم نحو جاءني الذي قام أبوه أو لحرف نحو عجبت بما قمت أي
من قيامك وما قمت في موضع جر بمن وأما قمت وحدها فلا محل لها . الثالثة
المتروكة بين النبيئين نحو (فلا أقسم بمواقع النجوم الآية) وذلك لأن قوله تعالى
(إنه لقرآن كريم) جواب (لا أقسم بمواقع النجوم) وما بينهما اعتراض
لأجل له وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر وهو (لو تعلمون) فإنه معترض
بين الموصوف وصفته وهو قسم وعظيم ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة
خلافاً لأبي علي . الرابعة التفسيرية وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو (وأسرؤا
النجوم الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم) جملة الاستفهام مفسرة للنجوم
وقيل بدل منها ونحو (مستهم البأساء والضراء) فإنه تفسير (كمثل الذين خلوا)
وقيل حال من الذين اه ونحو (كمثل آدم خلته من تراب) الآية جملة خلته تفسير
للش ونحو (يؤمنون بالله ورسوله) بعد (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
أليم) وقيل مستأنفة بمعنى آمروا بدليل يغفر لكم بالجزم وعلى الأول هو جواب
الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب إذ الدلالة سبب الامتثال اه وقال
الشلوبين التحقيق أن الجملة المنسرة بحسب ما تفسره فإن كانت له محل فهي
كذلك وإلا فلا فالتاني نحو ضربته من نحو زيداً ضربته التقدير ضربت زيداً
ضربته فلا محل للجملة المنندرة لأنها مستأنفة فكذلك تفسيرها والأول نحو
(إنا كل شيء خلطنا بقدر) التقدير إنا خلطنا كل شيء خلطنا نخلطنا المذكورة
مفسرة لخلطنا بقدره وتلك في موضع رفع لأنها خبر فلانا فكذلك المذكورة ومن

ذلك زيد الخبر يا كاه في موضع رفع لأنها مفسرة للجملة المحذوفة وهي في محل الرفع على الخبرية واستدل على ذلك بعضهم بقول الشاعر:

فن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * فظهر الجزم في الفعل المفسر للفعل المحذوف . الخامسة الواقعة جواباً لقسم نحو (إنك لمن المرسلين) بعد قوله تعالى (يس والقرآن الحكيم) قيل ومن هنا قال ثعلب لا يجوز زيد ليقوم لأن الجملة الخبر بها لها محل وجواب القسم لا محل له ورد بقوله تعالى (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوتهم) والجواب عما قاله أن التقدير (والذين آمنوا وعملوا الصالحات) أقسم بالله (لنبوتهم) وكذا التقدير فيما أشبه ذلك فالخبر مجموع جملة القسم المتندرة وجملة الجواب المذكورة لا مجرد جملة الجواب . السادسة الواقعة جواباً لشرط غير [جازم كجواب إذ وإذا ولو ولولا أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا إذا نحو إن جاني أكرمته . السابعة الثابتة لما لا موضع له نحو قام زيد وقعد عمرو .

(المسألة الرابعة)

الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوماً بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال وبعد غير المحضة منهما محتملة لها مثال الواقعة صفة (حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه) جملة نقرؤه صفة لكتاب لأنه نكرة محضة وقد مضت أمثلة من ذلك في المسألة الثانية ومثال الواقعة حالاً نحو (ولا تمنن تستكثر) جملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن التقدير بأنك لأن الضمائر كلها معارف بل هي أعرف المعارف ومثال المحتملة للوجهين بعد النكرة نحو مررت برجل صالح يصلي فإن شئت قدرت يصلي صفة ثانية لرجل لأنه نكرة وإن شئت قدرته حالاً منه لأنه قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة ومثال المحتملة بعد المعرفة قوله تعالى (كمثل الحمار يحمل أسفاراً) فإن المراد بالحمار الجنس وذو التعريف الجنس يقرب من النكرة فتحتمل الجملة من قوله تعالى (يحمل أسفاراً) وجهين أحدهما الحالية لأن الحمار يلفظ المعرفة والثاني الصفة لأنه كالنكرة في المعنى .

الباب الثاني

(الجار والمجرور وفيه أربع مسائل)

(المسألة الأولى)

أنه لا بد من تعلق الجار والمجرور بفعل أو ما فيه معناه وقد اجتمعا في قوله تعالى « أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » وقول ابن دريد : واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعل النار في جزل الغضا وإن علقت الأول بالمبيض أو جعلته حالا متعلقاً بكائن فلا دليل فيه ويستثنى من حروف الجر أربعة فلا يتعلق بشيء أحدها الزائد كالباء في « كفى بالله شهيداً » « وما ربك بغافل » وكن في « ما لكم من إله غيره » و « هل من خالق غير الله » والثاني لعل في لغة من يجر بها وهم عقيل قال شاعرهم : لعل أبي الغدوار منك قريب * والثالث لولا في قول بعضهم لولاي ولولاك ولولاه فذهب سيبويه أن لولا في ذلك جارة ولا تتعلق بشيء والأكثر أن يقال لولا أنا ولولا أنت ولولا هذا كما قال تعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين) الرابعة كاف التنبيه نحو زيد كمعرو فزعم الاخفش وابن عصفور أنها لا تتعلق بشيء وفي ذلك بحث .

(المسألة الثانية)

حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة حكم الجملة فهو صفة في نحو رأيت ظائراً على غصن لأنه بعد نكرة محذرة وهو طائر أو حال في نحو قوله تعالى « فخرج على قومه في زينته » أي متزيئاً لأنه بعد معرفة محذرة وهي الضمير المستتر في خرج ومحتمل لهما في نحو يعجبني الزهر في أكامه وهذا ثمر يانع على أغصانه لأن الزهر معرف بلام الجنس فهو قريب من النكرة وقولك ثمر موصوف فهو قريب من المعرفة .

(المسألة الثالثة)

مق وقع الجار والمجرور صفة أو صلة أو خبراً أو حالا تعلق بمحذوف تقديره كان أو استقر إلا أن الواقع صلة يتعين فيه تقدير استقر لأن الصلة

تلا تكون إلا جملة وقد تقدم مثال الصفة والحال ومثال الخبر « الحمد لله » ومثال السمة « وله من في السموات والأرض »

(المسألة الرابعة)

يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة وحيث وقع بعد في واستفهام أن يرفع الفاعل تقول مررت برجل في الدار أبوه فلك في أبوه وجهان : أحدهما أن تقدره فاعلاً بالجار والمجرور لتبأته عن استقرار محذوفاً وهذا هو الراجح عند الخذاق . والثاني أن تقدره مبتدأ متأخراً والجار والمجرور خبراً مقدماً والجملة صفة . وتقول مافي الدار أحد وقال الله تعالى « أفي الله شك »

تنبيه - جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت للظرف فلا بد من تعلقه بفعل نحو « وجاءوا أباهم عشاء » « اطرحوه أرضاً » أو بمعنى فعل نحو زيد مبكر يوم الجمعة وجالس أمام الخطيب . ومثال وقوعه صفة مررت بطائر فوق غصن . أو حالاً نحو أيت الهلال بين السحاب ومحملاً لها نحو يعجبني الترفق فوق الغصن ورأيت ثمرة يانعة فوق غصن ومثال وقوعه خبراً « والركب أسفل منكم » وصلة « ومن عنده لا يستكبرون » ومثال رفعه الفاعل زيد عنده مال ويجوز تقديرهما مبتدأ وخبراً

الباب الثالث

(في تفسير كلمات يحتاج إليها العرب وهي عشرون كلمة وهي ثمانية أنواع)

« النوع الأول » ما جاء على وجه واحد وهو أربعة . أحدها قط بتشديد الطاء وضمها في اللغة الفصحى وهو ظرف لاستغراق ماضى من الزمان نحو ما فعلته قط . وقول العامة لأفعله قط . والثنائي عوض بفتح أوله وثبيلت آخره وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان ويسمى الزمان عوضاً لأنه كلما ذهبته منه مدة عوضتها مدة أخرى تقول لأفعله عوض وكذلك أبداً في نحو لأفعله أبداً تقول فيها ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان . الثالث أجل يسكون اللام وهو حرف لتصديق الخبر يقال جاء زيد وما جاء زيد فتقول أجل أى صدقت . الرابع بلى وهو حرف لا يجاب المنى مجرداً كان المنى نحو « زعم الذين كفروا أن لن يبرأوا »

قل بلى وري لتبعن ، أو مقرونا بالاستفهام نحو : ألسن بربكم قالوا بلى ، أى بلى أنت ربنا .

(النوع الثانى) ما جاء على وجهين وهو إذا فتارة يقال فيها ظرف مستقل خافض لشرطه منصوب بجوابه وهذا أنفع وأوجز من قول العربين ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط غالباً وتختص إذا هذما بالجملة الفعلية وتارة يقال فيها حرف مفاجأة وتختص بالجملة الاسمية وقد اجتمعتا فى قوله تعالى « ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون » .

(النوع الثالث) ما جاء على ثلاثة أوجه وهو سبع . أحدها إذ فيقال فيها تارة ظرف لما مضى من الزمان وتدخل على الجملتين نحو « واذكروا إذا أنتم قليل » « واذكروا إذ كنتم قليلا » وتارة حرف مفاجأة كقوله :

* فبينما العسر إذ دارت مياسير * وتارة حرف تعليل كقوله تعالى « ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم » - أى لأجل ظلمكم الثانية لما يقال فيها فى نحو لما جاء زيد جاء عمرو حرف وجود لوجود وتختص بالماضى وزعم الفارسي ومتابعوه . أنها ظرف بمعنى حين ويقال فيها فى نحو « بل لما يذوقوا عذاب » هو حرف جزم لثبوت المضارع وقلبه ماضياً متصلاً نفيه متوقفاً بثبوته ألا ترى أن المعنى أنهم لم يذوقوا إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع ويقال فيها حرف استثناء فى نحو « إن كل نفس لما عليها حافظ » على قراءة التشديد ألا ترى أن المعنى ما كل نفس لما عليها حافظ . الثالثة نعم فيقال فيها حرف تصديق إذا وقعت بعد الخبر نحو قام زيد أو ما قام زيد وحرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام نحو أقام زيد وحرف وعد إذا وقعت بعد الطلب نحو أحسن إلى فلان . الرابعة إى بكسر الهمزة وسكون الياء وهى بمنزلة نعم إلا أنها تختص بالقسم نحو « قل إى وري إنه لحق » الخامسة حتى فأحد أوجهها أن تكون جارة فتدخل على الاسم المصريح بمعنى إلى كقوله تعالى (حتى مطلع الفجر) و (حتى حين) وعلى الإسم الأول بأن مضرة من الفعل المضارع فتكون تارة بمعنى إلى نحو حتى يرجع إلينا موسى ، الأصل حتى أن يرجع إلينا أى إلى رجوعه أى إلى زمن رجوعه وتارة

بمعنى كى نحو اسلم حتى تدخل الجنة وقد يتصلها قوله تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تنفى إلى أمر الله أى إلى أن تنفى أو كى تنفى وزعم ابن هشام وابن مالك أنها قد تكون بمعنى إلا كقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

والثانى أن تكون حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو إلا أن المعطوف بها مشروط بأمرين أحدهما أن يكون بعضاً من المعطوف عليه والثانى أن يكون غاية له فى شيء نحو مات الناس حتى الانبياء فإن الانبياء عليهم السلام غاية الناس فى شرف المقادير، وعكسه زارنى الناس حتى الحمامو. قال الشاعر :

قهرناكم حتى الحكمة فأنتم * تهابوننا حتى بذنا الأصاغرا
فالحكمة غاية فى القوة والبهرى الأصاغر غاية فى الضعف والثالث أن تكون حرف ابتداء فتدخل على ثلاثة أشياء الفعل الماضى نحو (حتى عفوا وقالوا) والمضارع المرفوع نحو (حتى يقول الرسول) فى قراءة من رفع والجملة الاسمية كقوله * حتى ماء دجلة أشكل * السادسة كلا فيقال فيها حرف ردع وزجر فى نحو (فيقول ربي أهانن كلا) أى انته عن هذه المقالة وحرف تصديق فى نحو (كلا والقمر) المعنى أى والقمر وبمعنى حقاً أو ألا الاستفتاحية على خلاف فى ذلك فى نحو (كلا والقمر) المعنى أى والقمر وبمعنى حقاً أو ألا الاستفتاحية على خلاف فى ذلك فى نحو (كلا لا تطعه) . السابعة لا فتكون نافية ونهاية وزائدة فالنافية تعمل فى التكرات عمل إن كثيراً نحو (لا إله إلا الله) وعمل ليس قليلاً كقوله * تعز فلا شيء على الأرض باقياً * والنسائية تجزم المضارع نحو (ولا تمنن تستكثر) (فلا يسرف فى القتل) والزائدة دخولها كخروجها نحو (ما منعك أن لا تسجد) كما جاء فى موضع آخر .

(النوع الرابع) ما يأتى على أربعة أوجه وهو أربعة : أحدها لولا فيقال فيها تارة حرف يقتضى امتناع جوابه لوجود شرطه ويختص بالجملة الاسمية المحنوقة الخبر غالباً نحو لولا زيد لا كرمتك وتارة حرف نحويض وعرض

أي طلب بازعاج أو برفق فيختص بالمضارع أو بما في تأويله نحو «لولا
 تستغفرون الله» و«لولا أخرتني إلى أجل قريب» وتارة حرف توبيخ فيختص
 بالماضي نحو «فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة» وقيل قد
 تكون للاستفهام نحو «لولا أخرتني إلى أجل قريب» و«لولا أنزل إليه ملك»
 مثال الهروي والظاهر أنها في الأول للعرض وفي الثاني للتحضيض وزاد معنى آخر
 وهو أن تكون نافية بمنزلة لم وجعل منه «فلولا كانت قرية آمنت» أي لم تكن
 قرية آمنت والظاهر أن المراد فهلا وهو قول الأخفش والسكسائي والفراء ويؤيده
 قراءة أبي فهلا فيلزم من ذلك معنى الثاني الذي ذكره الهروي لأن اقتران التوبيخ
 بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه . الثانية إن السكسورة المخففة يقال فيها شرطية
 نحو «إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله» ونافية في نحو «إن عندكم من سلطان
 بهذا» وقد اجتمعتا في قوله تعالى «ولئن زالتا إن أمسكما من أحد من بعده»
 ومخففة من الثقيلة في نحو «وان كلا لما يوفينهم» في قراءة من خفف النون ونحو
 «إن كل نفس لا عليها حافظ» في قراءة من خفف لما وزائدة في نحو ما إن زيد
 قائم وحيث اجتمعت ما وإن فإن تقدمت ما فهي نافية وإن زائدة وإن تقدمت إن
 فهي شرطية وما زائدة نحو «ولما تخافن من قوم خيانة» والثالثة أن المفتوحة
 المخففة يقال فيها حرف مصدرى ينصب المضارع في نحو «يريد الله أن يخفف
 عنكم» ونحو أعجبتني أن سمعت وزائدة في نحو «فلما أن جاء للبشير» وكذا حيث
 جاءت بعد لما ومفسرة في نحو «وأوحينا إليه أن اصنع الفاك» وكذا حيث وقعت بعد
 جملة فيها معنى القول دون حروفه ولم يقرن بخافض فليس منها «وآخر دعوانهم
 أن الحمد لله» لأن المتقدم عليها غير جملة ولا نحو كتبت إليه بأن أفعل
 لدخول الخافض وقول بعض العلماء في إلا ما قلت لهم إلا ما أمرتني به
 أن اعبدوا الله ربي وربكم» أنها مفسرة لأمرتني دون قلت منع منه أنه
 لا يصح أن يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى أو على أنها مفسرة
 لقلت بحروف القول تأباه وجوزة الزخشرى أن أول قلت بأمرت وجوز
 مصدريتها على أن المصدر بيان لله لا بدل والعرب العكس ولا يدل من ما لأن

العبادة لا يعمل فيها فعل القول وهو قلت ولا يتمتع في « وأوحى ربك إلى النحل
أن اتخذى » أن تكون مفسرة مثلها في « وأوحينا إليه أن اصنع الفلك » خلافاً لمن
منع ذلك لأن الإلهام في معنى القول وخففة من الثقل في نحو « علم أن سيكون »
و « حسبوا أن لا تكون » في قراءة الرفع وكذا حيث وقعت بعد علم أو ظن
نزل منزلة العلم ، الرابعة من فتكون شرطية في نحو « من يعمل سوءاً يجز به »
وموصولة في نحو « ومن الناس من يقول » واستفهامية في نحو « من بعثنا من مرقداً »
ونكرة موصوفة في نحو « مرت بمن معجب لك أى بإنسان معجب لك وأجاز
الفارسي أن تقع نكرة تامة وحمل عليه قوله « نعم من هو في سر وإعلاف »
أى ونعم شخصاً هو .

(النوع الخامس) ما يأتي على خمسة أوجه وهو شيان أحدهما أن تقع شرطية
نحو (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على) واستفهامية نحو « أيكم زادته هذه
إيماناً » وموصولة نحو « لنزعن من كل شيعة أيهم أشد » أى الذى هو أشد قال
سيبويه ومن تابعه هى هنا استفهامية مبتدأ وأشد خبرها ودالة على معنى الكمال
تقع صفة لنكرة نحو هذا رجل أى رجل أى هذا رجل كامل في صفات الرجال
وحالاً لمعرفة مرت بعد الله أى رجل ووصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام
نحو يادأيها الإنسان . الثانى لو فأحد أوجهها أن تكون حرف شرط في الماضى
فيقال فيه حرف يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه نحو « ولو شئنا لرفعناه بها »
فلو هنا دالة على أمرين أحدهما أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ متتفية ويلزم
من هذا أن يكون رفعه متفياً إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة وقد انتفت وهذا
بخلاف لو لم يخف الله لم يعصه فإنه لا يلزم من انتفاء لو لم يخف انتفاء لم يعص
حتى يكون المعنى أنه قد خاف وعصى وذلك لأن انتفاء المعصيان له سببان خوف
العقاب وهى طريقة العوام والإجلال والإعظام وهى طريق الخواص والمراد
أن صهيياً رضى الله عنه من هذا القسم وأنه لو قدر خلوه من الخوف لم تقع منه
معصية فكيف والخوف الحاصل له ومن هنا تبين فساد قول المعربين أن لو
حرف امتناع لا امتناع والصواب أنها لا تعرض لها إلى امتناع الجواب وإلى ثبوته
وإنما لها تعرض لا امتناع الشرط فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط

لزم من انتفاؤه انتفاؤه وإن كان له آخر لم يلزم من انتفاؤه انتفاء الجواب ولا يثبت مثل
لو لم يخف الله لم يصح. الأمر الثاني عما دلت عليه لو في المثال المذكور أن ثبوت
المشيئة مستلزم لثبوت الرفع ضرورة أن المشيئة سبب والرفع مسبب وهذان
المتغيان قد تضمنتهما العبارة المذكورة. الثاني أن يكون حرف شرط في المستقبل
فيقال فيها حرف شرط مرادف لأن إلا أنها لا تجزم كقوله تعالى «وليشئ الذين
لو تركوا، أى إن تركوا وقول الشاعر:

* ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا * الثالث أن يكون حرفاً مصدرياً
مرادفاً لأن إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوعها بعد ود نحو «ودوا لو تدهن، أو يود
نحو «يود أحدهم لو يعمر، وأكثرهم لا يثبت هذا القسم. الرابع أن يكون للمنى نحو
* فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين، أى فليت لنا كرة قيل ولهذا نصب فنكون
في جوابها كما تنصب فأفوز في جواب ليت في قوله تعالى «يا ليتنى كنت معهم فأفوز».
ولا دليل في هذا لجواز أن يكون النصب في فأفوز مثله في قوله :

للبس عباءة وتقر عيني * أحب إلى من لبس الشفوف

وقوله تعالى «أو يرسل رسولا». الخامس أن يكون للعرض نحو لو تنزل عندنا
فتصيب راحة ذكره في التسهيل وذكر لها ابن هشام اللخمى معنى آخر وهو أن
يكون للتثليل نحو «تصدقوا ولو بظلف محرق، واثقوا النار ولو بشق تمرة».

* النوع السادس * ما يأتي على سبعة أوجه وهو قد . فأحد أوجهها
أن يكون اسماً بمعنى حسب فيقال قدى بغير نون كما يقال حسبي . والثاني
أن يكون اسم فعل بمعنى يكتفى فيقال قدنى كما يقال يكفيني . والثالث أن
يكون حرف تحقيق فتدخل على الماضي نحو «قد أفلح من زكاه» وعلى
المضارع نحو «قد يعلم ما أنتم عليه» والرابع أن يكون حرف توقع فتدخل
عليها أيضاً تقول قد يخرج زيد فيدل على أن الخروج منتظر متوقع وزعم
بعضهم أنها لا تكون للتوقع مع الماضي لأن التوقع انتظار الوقوع والماضى
قد وقع وقال الذين اثبتوا معنى التوقع مع الماضي أنها تدل على أنه كان

منتظراً تقول قد ركب الأمير لقوم ينتظرون هذا الخبر ويتوقعون الفعل . والخامس
تقريب الماضي من الحال ولهذا يلزم قدم الماضى حالا إما ظاهرة نحو د وقد
فصل لكم ما حرم عليكم ، أو ممتدة نحو د هذه بضاعتنا ردت إلينا ، وقال
ابن عصفور إذا أوجب القسم بماض مثبت متصرف فإن كان قريباً من الحال جئت
باللام وقد نحو بالله لقد قام زيد وإن كان بعيداً جئت باللام فقط كقوله :

حلفت لها بالله حلقة فاجر لاناموا فما ان من حديث ولاصال

وزعم الزمخشري عند ما تكلم على قوله تعالى د اتد أرسلنا نوحاً ، في سورة
الأعراف أن قد للتوقع لأن السامع يتوقع الخبر عند سماع الاسم به السادس التعليل
وهو ضربان تعليل وتوقع للفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتعليل
متملحه نحو د قد يعلم ما أنتم عليه ، أى ان ما هم عليه ، هو أقل معلوماً ، وزعم بعضهم
أنها في ذلك للتحقيق وأن التعليل في المثالين الأولين لم يستفد من قد بل من قولك
البخيل يجود والكذوب يصدق فإنه إن لم يحمل على أن صدر ذلك من البخيل
والكذوب لتدل كان كذباً لأن آخر الكلام يدفع أوله . السابع التكثير قاله سيديويه في قوله :

قد أترك الزن مصفراً أنامله . وقاله الزمخشري في قوله تعالى (قد ترى تلم وجهك) .
(النوع السابع) ما يأتي على ثمانية أوجه وهو الواو وذلك أن لنا واوين
يرتفع ما بعدهما وهما واو الاستئناف نحو (لذين لكم وتتر في الأرحام) فإنها
لو كانت واو العطف لانتصب الفعل وواو الحال ويسمى واو الابتداء أيضاً نحو
جاءني زيد والشمس طالعة وسيديويه يتدرها يا ذ واوين ينتصب ما بعدهما وهما
واو المفعول معه نحو سرت والنيل وواو الجمع الداخلة على المضارع المنبوق بنفي
أو طلب (ولما يعلم الله الذين جاءوا منكم ويعلم الصابرين) وقول أبي الأسود :
لأنته عن خلق وتأتى مثله . والكوفيون يسمون هذه الواو واو الصرف وواوين
ينجر ما بعدهما واو القسم نحو (والتين والزيتون) وواو رب كقوله :

والله ليس بها أنيس إلا اليعافير ولا العيس

وواو يكون ما بعدهما على حسب ما قبلها وهي وواو العطف واو دخولها

في الكلام كخروجها وهي الواو الزائدة نحو (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها)
بدليل الآية الأخرى وقيل إنها عاطفة والجواب محذوف والتقدير كان كبيت وبيت
وقول جماعة إنها واو الثانية وأن منها (وثامنهم كلبهم) لا يرضاه التحوى والقول
به في آية الزهر أبعد منه في (والناهون عن المنكر) والتول به في (ثيبات وأبكاراً)
ظاهر الفساد .

(النوع الثامن) ما يأتي على اثني عشر وجهاً وهو ما فإنها على ضربين اسمية
وأوجهها سبعة معرفة تامة نحو (فنعما هي) أي فنعما الشيء أبدأوها ومعرفة ناقصة
وهي الموصولة نحو (ما عند الله خير) وشرطية نحو (وما تفعلوا من خير يعلمه الله)
واستفهامية نحو (وما تلك بيمينك يا موسى) ويجب حذف ألفها إذا كانت مجرورة
نحو (عم يتساءلون) (فناظرة هم يرجع المرسلون) ولهذا رد الكسائي على المفسرين
قولهم (بما غفر لي رب) في أنها استفهامية وإنما جاز نحو لماذا فعلت لأن ألفها
صارت حشواً بالتركيب مع ذا فأشبهت الموصولة وتعجبية نحو ما أحسن زيداً
ونكرة موصوفة كقولهم مررت بما معجب لك ومنه قولهم نعم ما صنعت أي نعم
شيئاً صنعت ونكرة موصوفة بها نحو (مثلاً ما) وقولهم لأمر ما جدد قصير أنه
أي مثلاً بالناً في الحقايرة ولأمر عظيم وقيل إن هذه لا موضع لها وحرفية وأوجهها
خمسة نافية فتعمل في الجملة الإسمية عمل ليس في لغة الحجازيين نحو (ما هذا بشراً)
ومصدرية غير ظرفية نحو (بما نسوا يوم الحساب) أي بنسيانهم إياه ومصدرية
ظرفية نحو (ما دمت حياً) أي مدة دواي وكافة عن العوامل وهي ثلاثة أقسام
كافة عن عامل الرفع كقوله :

صدت وأطولت الصدود وقلبا وصال على طول الصدود يدوم
فقل فعل وما كافة عن طلب الفاعل ووصال فاعل فعل محذوف يفسره الفعل
المذكور وهو يدوم ولا يكون وصال مبتدأ لأن الفعل المسكوف لا يدخل إلا على
الجملة الفعلية ولم يكف من الأفعال إلا قل وطال وكثر وكافة عن عمل النصب
والرفع وذلك في إن وأخواتها نحو (إنما الله إله واحد) وكافة عن عمل الجر نحو
(وبما يود الذين كفروا) وقوله :

كما سيف عمرو لم تخضه مضاربه * وزائدة وتسمى هي وغيرها

من الحروف الزائدة صلة وتوكيداً نحو (فبها رحمة من الله لنت لهم) ود عملاً قليل ليصبحن نادمين ، أى فبرحمة وعن ذليل .

(الباب الرابع)

(فى الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة)

ينبغى أن تقول فى ضرب من ضرب زيد انه فعل ماض لم يسم فاعله ولا تقل معنى لما لم يسم فاعله لما فيه من التطويل والخفاء وأن تقول فى نحو زيد نائباً عن الفاعل ولا تقول مفعول ما لم يسم فاعله لخفائه وطوله وصدقه على نحو درهما من أعطى زيد درهماً وان تقول فى قد حرف لتقريب الزمان الماضى وتقليل حدث المضارع ولتحقيق حديثهما وفى لن حرف نصب ونفى الاستقبال وفى لم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضياً وفى أما المفتوحة المشددة حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفى أن حرف مصدرى ينصب المضارع وفى الفاء التى بعد الشرط رابطة لجواب الشرط ولا تقل جواب الشرط كما يقولون لأن الجواب الجملة بأسرها لا الفاء وحدها وفى نحو زيد من جلست أمام زيد مخفوض بالإضافة أو بالضاف ولا تقل مخفوض بالظرف لأن المقتضى للتخفيض هو الإضافة أو المضاف من حيث هو مضاف لا المضاف من حيث هو ظرف بدليل غلام زيد واكرام زيد وفى الفاء من نحو (فصل لربك وانحر) فاء السببية ولا تقل فاء العطف لأنه لا يجوز ولا يحسن عطف الطلب على الخبر ولا العكس وأن تقول فى الواو العاطفة حرف عطف لمجرد الجمع وفى حتى حرف عطف الجمع والغاية وفى ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفى الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب وإذا اختصرت فيهن فقل عاطف ومعطوف كما تقول جار ومجرور وكذلك إذا اختصرت فى نحو (لن نبرح) وأن تفعل فقل ناصب ومنصوب وأن تقول فى أن المكسورة حرف تأكيد مصدرى ينصب الاسم ويرفع الخبر واعلم أنه يغلب على الناس فى صناعة الاعراب أن يذكر العرب فعلاً ولا يبحث عن فاعله أو مبتدأ ولا يتفحص عن خبره أو ظرفاً أو مجروراً ولا ينبه على متعلقه أو جملة ولا يذكر ألقا محل من الاعراب أم لا أو موصولاً ولا يبين صلته وعائده وان يقتصر فى اعراب الاسم من نحو قام

هذا أو قام الذي على أن يقول اسم إشارة أو اسم موصول فإن ذلك لا يقتضى
اعراباً والصواب أن يقال فاعل وهو اسم إشارة أو اسم موصول فإن قلت
لا فائدة في قوله في ذاته اسم إشارة بخلاف قوله في الذي انه اسم موصول فإن
خيه تنبيهاً على ما تقتضيه إليه من الصلة والعائد ليطالبهما العرب وليعلم أن جملة الصلة
لا محل لها قلت بلى فيه فائدة وهي التنبيه إلى أن ما يلحقه من الكاف حرف خطاب
لا اسم مضاف إليه وإلى أن الاسم الذي بعده في نحو قولك جاءني هذا الرجل
تعت أو عطف بيان على الخلاف في المعرف بأن الواقع بعد اسم الإشارة وبعد
أيها في نحو يا أيها الرجل وما لا يبين عليه اعراب أن تقول مضاف فإن المضاف
ليس له اعراب مستقر كما للفاعل ونحوه وإنما اعرابه بحسب ما يدخل عليه فالصواب
أن يقال فاعل أو مفعول أو نحو ذلك بخلاف المضاف إليه فإن له اعراباً مستقراً
وهو الجر فإذا قيل مضاف إليه علم أنه مجرور وينبغي أن يجذب العرب أن يقول
في حرف من كتاب الله إنه زائد لأنه يسبق إلى الاذهان أن الزائد هو الذي
لا معنى له وكلام الله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك وقد وقع هذا الوهم للإمام
نفر الدين فقال المحتشون على أن المهمل لا يقع في كلام الله سبحانه فأما ما في
قوله تعالى (فبما رحمة من الله) فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب والتعجب
غالباً رحمة والزائد عند النحويين مناه الذي لم يثبت به إلا مجرد التثوية والتوكيد
لا المهمل، والتوجيه المذكور في الآية باطل لأمري أحدهما أن ما الاستفهامية
إذا خفضت وجب حذف ألفها نحو (عم يتساءلون) والثاني أن خفض رحمة
حينئذ يشكل لأنه لا يكون بالإضافة إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف إلا أى
خند الجميع وكم عند الزجاج ولا بالابدال من ما لأن البديل من اسم الاستفهام لا بد
أن يترن بهمة الاستفهام نحو كيف أنت أصحح أم سقيم ولا صفة لأن ما لا توصف
لأن كانت شرطية واستفهامية ولا بياناً لأن ما لا يوصف ولا يعطف عليه عطف
البيان كالضمير وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة وبعضهم يسميه مؤكداً
وفي هذا التدر كفاية لمن تأمله والله الحمد.

(تم كتاب الاعراب في قواعد الاعراب لابن هشام)